الأمم المتحدة

A/64/PV.63

الجمعية العامة

المحاضر الرسمية

الدورة الرابعة والستون
الجلسة العامة **٦٣**
الجمعة ١١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٩، الساعة ١٠/٠٠
نيويورك

الرئيس: السيد علي عبد السلام التريكي ..... (الجماهيرية العربية الليبية)

افتتحت الجلسة الساعة ١٠/٢٠.

البند ١٢ من جدول الأعمال

دور الماس في تأجيج النزاع

رسالة من ناميبيا تحيل بها تقرير عملية كيمبرلي إلى الجمعية العامة عملا بقرار الجمعية العامة ٦٣/١٣٤ (A/64/559)؛

مشروع القرار (A/64/L.26)

الرئيس: أعطي الكلمة للأونرابل بيرنهارد مارتن إيساو، وكيل وزارة المناجم والطاقة في ناميبيا، ليعرض مشروع القرار (A/64/L.26).

السيد إيساو (ناميبيا) (تكلم بالإنكليزية): يشرفني أن أخاطب الجمعية العامة اليوم بصفتي رئيس عملية كيمبرلي لنظام إصدار الشهادات لعام ٢٠٠٩ عملا بقرار الجمعية العامة ٦٣/١٣٤، الذي طلبت فيه الجمعية من رئيس عملية كيمبرلي أن يقدم إليها تقريرا في دورتها الرابعة والستين عن تنفيذ العملية. لذلك، يسعدني أن أعرض التقرير عن التقدم المحرز في تنفيذ عملية كيمبرلي في عام ٢٠٠٩.

الماس، شأنه شأن موارد طبيعية أخرى، قام بدور في تأجيج و/أو إطالة أمد الصراعات في أنحاء مختلفة من العالم، حيث استخدمت العائدات من استخراج الماس غير المشروع والاتجار به لتوفير الأسلحة والذخائر. وفضلا عن أن إساءة استخدام الثروة المعدنية للبلد أمر مدمِّر للمواطنين الذين ينبغي أن يستفيدوا من هذه الموارد لا أن يعانوا جرائها، فإن لها أيضا تأثير سلبي كبير على التجارة الدولية للماس واقتصادات بلدان بعيدة عن ساحات الصراع.

ونتيجة لذلك، كان ينظر إلى عملية كيمبرلي باعتبارها شراكة رائدة يتعدد فيها أصحاب المصلحة وتجمع بين الحكومات والمنظمات غير الحكومية وصناعة الماس من أجل منع الماس المموّل للصراعات من الدخول إلى التجارة الدولية القانونية. وعملية كيمبرلي بمساعدتها في فك الصلة بين الأسلحة والاتجار بالماس غير المشروع، إنما تسهم في منع نشوب الصراعات وحلها.

يتضمن هذا المحضر نص الخطب الملقاة بالعربية والترجمة الشفوية للخطب الملقاة باللغات الأخرى. وينبغي ألا تقدم التصويبات إلا للنص باللغات الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني إلى: Chief of the Verbatim Reporting Service, Room U-506. وستصدر التصويبات بعد انتهاء الدورة في وثيقة تصويب واحدة.

الرجاء إعادة الاستعمال

لقد كان شرفا لناميبيا أن تقود عملية كيمبرلي خلال عام ٢٠٠٩ في جهودها الرامية إلى سن المزيد من التشريعات الوطنية التي تحظر استيراد الماس الخام وتصديره ما لم يكن له شهادة منشأ باعتباره لا صلة له بالصراعات، والتنفيذ الوطني للضوابط الملائمة على إنتاج الماس والاتجار به.

إن استخراج الماس ذو قيمة اقتصادية كبيرة بالنسبة لكثير من البلدان النامية. فهو يشكِّل نسبة كبيرة من الناتج المحلي الإجمالي، وعائدات الصادرات والإيرادات الحكومية. وفي حالة بلدي، ناميبيا، يدرُّ الماس أكثر من ٤٠ في المائة من عائدات التصدير، و ١٠ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي، و ٧ في المائة من إيرادات الحكومة. وفي العام الماضي وحده، أنتجت ناميبيا من الماس ما بلغت قيمته ٦٠٠ مليون دولار تقريبا.

إن استخراج الماس أحد المحفزات لتحقيق التنمية الاجتماعية – الاقتصادية، والتخفيف من حدة الفقر وتوفير الخدمات الاجتماعية الأساسية مثل الرعاية الصحية والتعليم. ولذلك، تولي ناميبيا أهمية كبيرة لعملية كيمبرلي. ونعتقد أن نظام عملية كيمبرلي لإصدار شهادات منشأ الماس الخام لا يحدد المعايير في عملية التنظيم وإدارة تجارة الماس فحسب، وإنما يكفل الشفافية في تسويق الماس ويوفر منبراً قيِّما للتعاون بين المشاركين في العملية أيضا.

لقد وضعت ناميبيا هيكلا تنظيميا قويا وشاملا بغية حماية سلامة صناعتنا للماس من ماس تمويل الصراعات. وإضافة إلى ذلك، أنيط تحديدا بعدد من الوكالات الحكومية، بما فيها هيئة مراقبة الماس ووحدة الموارد المحمية التابعة للشرطة الناميبية، المسؤولية عن حماية ماسنا من التهريب والأنشطة الأخرى غير المشروعة.

وخلال عام ٢٠٠٩، لوحظ حدوث تحسن في الوضع الأمني في بلدان كثيرة، أسهم في نظام عملية كيمبرلي لإصدار شهادات المنشأ. وجرى تنفيذ مشروع لوضع بصمات للماس بغية التعرف بسرعة على التفاوتات في الإحصاءات التجارية. كما جرى تدشين قاعدة بيانات جديدة تشمل إحصاءات الماس الخام وهي متاحة على الموقع الخاص بالمشاركين حصرا على شبكة الإنترنت. وجرى إيلاء اهتمام خاص للتعدين الحرفي للماس الغريني. ووضعت خطة عمل مشتركة تستهدف المساعدة في تحسين الحالة في البلدان التي تواجه تحديات في الامتثال لمعايير عملية كيمبرلي. وفضلا عن ذلك، اتخذ عدد من البلدان مبادرات تستهدف القضاء على التجارة غير المشروعة بالماس.

وفي نهاية عام ٢٠٠٨، ضمّت عملية كيمبرلي ٤٩ عضوا. ويسعدني الإبلاغ بأن هناك اهتماما كبيرا من عدد كبير من البلدان بالانضمام إلى العملية. وقد تقدمت سوازيلند وكينيا بالفعل بطلبات للانضمام، وأعربت مصر وموزامبيق عن اهتمامهما بالانضمام. وبذلت جهود للتوعية لتشجيع بلدان أخرى منتجة للماس على الانضمام للعملية.

إن زيارات استعراض الأقران المنتظمة أداة مهمة لتحسن فعالية عملية كيمبرلي. وخلال عام ٢٠٠٩، تم القيام بزيارات إلى البلدان المنتجة للماس والمتاجرة فيه في الاتحاد الأوروبي، وجمهورية الكونغو الديمقراطية وتركيا وليبريا وسيراليون وأنغولا.

وكان دعم المجتمع الدولي مهماً لنجاح عملية كيمبرلي. وفي ذلك الصدد، أود أن أنوّه مع التقدير بنوعين من المساعدة الفنية التي قدمها البنك الدولي للمشاركين في عملية كيمبرلي، من خلال شبكة التعدين المحلي والحرفي والصغير ومشروعات أخرى تابعة للبنك الدولي.

لقد خطت عملية كيمبرلي خطوات واسعة في الوفاء بولايتها. لكنها، لا تزال تواجه تحديات صعبة. وفي ذلك الصدد، فإن تواصل جهود الحكومات وأفرقة العمل

في الصناعة والمجلس العالمي للماس والمجتمع المدني أمر ضروري لصون وتعزيز النظام.

وأود الإعراب عن خالص امتناني لكل المشاركين، خاصة رؤساء أفرقة العمل واللجان، على الدعم الذي قدّموه لناميبيا خلال رئاستنا للعملية. وأنا على ثقة بأن الرئيس ونائب الرئيس المقبلين سيلقيان نفس الدعم.

ويشرفني الآن عظيم الشرف أن أتولى عرض مشروع القرار المعنون ”دور الماس في تأجيج النزاع: قطع الصلة بين التعامل غير المشروع في الماس الخام والنزاعات المسلحة كمساهمة في منع وقوع النزاعات وتسويتها“ (A/64/L.26). لقد كان دعم الأمم المتحدة عنصرا أساسيا لتحقيق النجاح، واعتمدت الجمعية العامة بشكل تقليدي هذا القرار دعما لأنشطة عملية كيمبرلي.

ويعترف مشروع القرار، في جملة أمور، بالتقدم الذي أحرزته الأفرقة العاملة والمشاركون والمراقبون خلال عام ٢٠٠٩. كما يشدد على أن المشاركة في نظام عملية كيمبرلي لإصدار شهادات المنشأ على أوسع نطاق ممكن أمر أساسي لنجاحها، ويؤكد على استعداد العملية لتقديم المساعدة الفنية للمشاركين الذين يحتاجون إليها. ونتطلع إلى دعم كل الوفود في اعتماد مشروع القرار بتوافق الآراء، الذي سيكون مؤشرا على الأهمية المستمرة التي تعلّقها الجمعية العامة على عملية كيمبرلي.

وعند هذا المنعطف، وقبل أن أختتم بياني، أود أن استرعي انتباه الجمعية العامة إلى أسماء المقدمين الإضافيين لمشروع القرار A/64/L.26 وهم: الأرجنتين، أنغولا، البرازيل، بيلاروس، سنغافورة، الصومال، الصين، جمهورية فنزويلا البوليفارية، الكونغو، المكسيك.

السيدة مونغوا (بوتسوانا) (تكلمت بالإنكليزية): أود، بادئ ذي بدء، أن أعرب عن خالص التقدير لوفد ناميبيا على الأسلوب القدير الذي أدار به عمل عملية كيمبرلي خلال فترة ولاية ناميبيا كرئيس للعملية في عام ٢٠٠٩. كما نشيد بالتقرير الممتاز عن أنشطة عملية كيمبرلي خلال العام، والاختتام الناجح للمشاورات بشأن مشروع القرار A/64/L.26، المعني بدور الماس في تأجيج النزاع، الذي شارك وفدي أيضا في تقديمه.

يعلّق وفدي أهمية كبيرة على هذا البند من جدول الأعمال، لأنه يرمز إلى تصميم المجتمع الدولي على الاضطلاع بدوره على المستويين الفردي والجماعي لكفالة أن الموارد الطبيعية الثمينة كالماس لن تجلب بعد الآن الألم والمعاناة للإنسانية. إن المداولات السنوية للجمعية العامة بشأن هذا البند تجدد التزام المجتمع الدولي بمواصلة الاشتراك في المساهمة في منع نشوب النزاعات وتسويتها عن طريق دعم كل الجهود التي تهدف إلى الحيلولة دون أن تؤجج التجارة غير القانونية في الماس الخام النزاعات المسلحة. كما تؤكد مجددا على عملية كيمبرلي بوصفها أداة دولية معترف بها للدفاع عن هذه القضية وللتنظيم المستمر لتجارة الماس.

ومما لاشك فيه أن منظومة الأمم المتحدة شريك مهم في جدول الأعمال هذا. إنها لا تبرهن وتؤكد على الدور المهم لعملية كيمبرلي فحسب لكنها تساهم أيضا في تعزيز كل مبادئ وأهداف العملية وتنفيذها الفعال. وفي هذا الصدد، يشكّل هذا القرار وغيره من القرارات العديدة الأخرى للجمعية العامة ومجلس الأمن ولايات حاسمة بغية زيادة تعزيز هذه العلاقة الفريدة وذات المنفعة المتبادلة.

ويلاحظ وفد بلدي مع شعور بالارتياح العمل الهام الذي قامت به عملية كيمبرلي، التي تشكّل مبادرة ثلاثية طوعية تتألف من ٧٥ بلدا وصناعة الماس والمنظمات غير الحكومية. ويستحق أعضاء العملية الإشادة بهم على

كونهم الخط الأول لمكافحة الاتجار غير المشروع بالماس من خلال امتثالهم لمتطلبات العملية وما يفرضونه من رقابة على تجارة الماس الخام.

وتتطلب عملية كيمبرلي من أعضائها الامتثال لمعايير رفيعة لتمكينهم من التصديق على مشروعية شحنات الماس. ويجب على الدول المشاركة أن تفي بالحد الأدنى من شروط تشمل سن القوانين وإنشاء المؤسسات الوطنية، وفرض الرقابة على التصدير والاستيراد، والمراقبة الداخلية، فضلا عن الالتزام بالشفافية وتبادل البيانات الإحصائية.

ومن المثلج للصدر أن نلاحظ من التقرير المرحلي أن معظم الدول المشاركة في عملية كيمبرلي تمتثل لمتطلباتها. وقد أدى هذا الأمر، من جملة أمور، إلى تقديم جميع الأعضاء للتقارير في الوقت المناسب وتحسين تنفيذ متطلبات العملية. وترجم أثر هذه الإجراءات إلى تخفيض كبير في عدد أسواق الماس الممول للصراعات ووقف مصدر رئيسي لتمويل الجماعات المتمردة والميليشيات المشاركة في الصراعات.

ولم يمض وقت طويل على نشوب عدد من هذه الصراعات، لا سيما في أفريقيا. وأجج الماس الحروب الأهلية وتسبب بعواقب فادحة ومدمرة. فلم تتعرض سلامة المواطنين في هذه البلدان المتضررة للخطر فحسب، بل تأثّر السلام والأمن واستقرار حكوماتها أيضا.

وبفضل الجهود العالمية الحازمة والثابتة، يحول المجتمع الدولي اليوم تركيزه إلى توطيد السلام وإعادة الإعمار في البلدان السابقة للماس الممول للصراعات، سيراليون وليبريا وجمهورية الكونغو الديمقراطية، على سبيل المثال لا الحصر. وننتظر الآن بشغف انضمام آخر بلد من بلدان الماس الممـوّل للصراعات إلى صفوف البلدان المنتجة للماس النظيف.

وعلى الرغم من هذا التقدم الملحوظ، لا يزال وفد بلدي قلقا من التقارير المتعلقة بعدم امتثال بعض المشاركين لأحكام عملية كيمبرلي، وبسبب بعض التحديات الناشئة. وتسرنا التدابير التي اتخذت لمواجهتها، غير أننا نود أن نشدد على أنه، بينما يتم إنتاج معظم الماس في العالم من مصادر مشروعة، لا يمكننا أن نتجاهل حتى أصغر نسبة من إنتاج الماس غير المشروع. فيمكن لهذا الإنتاج واستخدامه غير القانوني أن يسهما في الحروب الأهلية وانعدام الاستقرار.

ولذلك، لا بد أن يظل المجتمع الدولي متيقظا في مكافحة الاتجار غير المشروع بالماس، وأن تواصل البلدان ممارسة قدر أكبر من التدقيق لنظم الرقابة الداخلية لديها، بما في ذلك تعزيز مراقبة جميع الأنشطة المتصلة بالماس، بغية كفالة الإنتاج القانوني للماس.

ومن الواضح أنه لا بد من كفالة مشاركة الحكومات والمجتمع المدني والقطاع الخاص والتعاون فيما بينها على أعلى مستوى من أجل تنفيذ عملية كيمبرلي ورصدها والامتثال لها بصورة فعالة. وفي هذا الصدد، نشيد بالدول الأعضاء التي أعربت عن اهتمامها بالانضمام إلى عملية كيمبرلي ونحث الآخرين على النظر في إمكانية الانضمام إلى العملية.

ويظل وفد بلدي على ثقة بأننا سنواصل، من خلال الجهود المشتركة مثل هذه المبادرة، كفالة تحوّل الماس، اليوم أكثر من أي وقت مضى وفي عدد أكبر من البلدان، إلى مصدر رئيسي لتمويل التنمية الاقتصادية. وبالفعل، يمكن للبعض منا أن يعزي تنميتنا الاجتماعية والاقتصادية إلى الماس. وبالنسبة لبوتسوانا، هناك علاقة مباشرة بين إيرادات الماس ومياه الشرب المأمونة، وتحسين الأحوال المعيشية وخدمات الرعاية الصحية، بما في ذلك توفير العقاقير المضادة للفيروسات الرجعية مجانا لجميع أفراد شعب بوتسوانا الذين

يحتاجون إليها، وهو ما يعني في مجمل القول تحسين نوعية الحياة للجميع في بوتسوانا، الآن وفي المستقبل.

وفي الختام، ينبغي أن يظل الماس المموّل للصراعات مسألة تثير بالغ انشغال المجتمع الدولي. ولهذا السبب، ينبغي أن نواصل جميعا مشاركتنا في الجهود العالمية لإزالة الصراعات ومكافحة الاتجار غير المشروع بالماس.

وأخيرا، أود أن أغتنم هذه الفرصة أيضا لأرحب بانتخاب إسرائيل رئيسة لعملية كيمبرلي لعام ٢٠١٠، وجمهورية الكونغو الديمقراطية نائبة الرئيس. وأود أن أؤكد لهما على استمرار تعاون وفد بلدي ودعمه وحسن نيته.

السيد نورماندان (كندا) (تكلم بالإنكليزية): يشرفني أن أخاطب الجمعية العامة اليوم بالنيابة عن كندا وأستراليا ونيوزيلندا.

وبادئ ذي بدء، أود أن أشكر ناميبيا على فترة ولايتها بصفتها رئيسة عملية كيمبرلي خلال عام ٢٠٠٩. وقد شكّل الموضوع الذي اختارته ناميبيا ”الماس من أجل التنمية“ تذكرة في الوقت المناسب بالإسهام الجوهري الذي يمكن أن تقدمه صناعة الماس للعديد من الاقتصادات، لا سيما في العالم النامي.

وأود أن أغتنم هذه الفرصة لأرحب بإسرائيل بصفتها الرئيسة المقبلة لعملية كيمبرلي. ونتطلع إلى العمل مع إسرائيل بغية تحسين فعالية عملية كيمبرلي وتنفيذها في العام المقبل. كما أود أن أهنئ جمهورية الكونغو الديمقراطية على انتخابها لتولي منصب نائبة الرئيس لعام ٢٠١٠.

وقد كان عام ٢٠٠٩ سنة صعبة لعملية كيمبرلي. وأضعنا الكثير من المصداقية في نظر الجمهور، وازدادت باستمرار دعوات المجتمع المدني والصناعة والمشاركين أنفسهم إلى إصلاح نظام إصدار الشهادات.

ويساورنا القلق إزاء الحالة في زمبابوي، التي ثبت لبعثة استعراضية زارت البلد في حزيران/يونيه وتموز/يوليه أنها لا تمتثل للحد الأدنى من معايير عملية كيمبرلي. وتفيد تقارير ذات مصداقية بأن عناصر من داخل حكومة زمبابوي تحاول التحايل على نظام عملية كيمبرلي لإصدار الشهادات. ونحث زمبابوي على التنفيذ التام لخطة العمل فوراً وبحسن نية، وندعو جميع المشاركين في عملية كيمبرلي إلى تنفيذ تدابير رصد لاحتواء الاتجار غير المشروع بالماس المستخرج من حقل مارانج.

كما نشعر بالقلق لأن المراقبين من المجتمع المدني الذين يقومون برصد تنفيذ نظام عملية كيمبرلي لإصدار الشهادات لا يزالون يتعرضون للتحرش في العديد من البلدان. ونود أن نؤكد مجددا على أن عملية كيمبرلي تستمد قوتها من طابعها المتسم بتعدد أصحاب المصلحة. ويجب السماح لجميع الأطراف بالمشاركة بحرية في الأنشطة المتصلة بعملية كيمبرلي.

كما تحقق بعض النجاحات الملحوظة خلال هذا العام. وعلى نحو خاص، نرحب باقتراح ليبريا استضافة اجتماع لتعزيز التعاون الإقليمي في مجالات مثل تبادل المعلومات، والشبكات غير القانونية، وتحسين المراقبة الداخلية. وتشجعنا أيضا الولاية التي أسندها فريق خبراء الأمم المتحدة المعني بكوت ديفوار إلى عملية كيمبرلي بغية إدخال تحسينات بصمات الماس في ذلك البلد.

وسيساعد التطوير الجاري لقواعد وإجراءات عملية كيمبرلي على تحسين فعالية النظام. ويسرنا ما أحرز من تقدم إزاء اتخاذ قرارات إدارية هامة متعلقة بعملية كيمبرلي هذا العام، بما في ذلك بشأن التعاون في التنفيذ والإنفاذ وتبادل المعلومات مع الأمم المتحدة. ويساعد تبادل المعلومات مع

الأمم المتحدة مجلس الأمن على تحسين الرصد الفعال لقراراته، وهو ما يشكّل تطور يستحق الثناء.

(تكلم بالفرنسية)

في ١١ و ١٢ أيار/مايو ٢٠٠٠، عُقد المنتدى الأول بشأن الماس المموّل للصراعات في كيمبرلي، بجنوب أفريقيا. وبينما نقترب من الذكرى السنوية العاشرة لذلك الاجتماع التاريخي، فإن عملية كيمبرلي تجد نفسها في مفترق الطرق. ولئن كان المنتدى قد أسهم في القضاء على الاتجار الماس في مناطق الصراع، فيجب على المشاركين فيه الآن أكثر من أي وقت مضى إظهار الإرادة السياسية اللازمة لتطبيق القواعد إذا أريد لعملية كيمبرلي أن تكون فعالة.

في هذا المقام، أود أن أكون واضحا. لا تزال كندا وأستراليا ونيوزيلندا تؤيد تماما عملية كيمبرلي. فهي تعزز المساءلة والشفافية والإدارة الفعالة لتجارة الماس الخام. ومع ذلك، يجب أن تتكيف عملية كيمبرلي مع التحديات الجديدة إذا أريد لها أن تبقى أداة هامة في مكافحة الاتجار بالماس المؤجج للصراع وغير المشروع. المستهلكون لا يميزون بين ماس الصراع المستخرج من المناطق التي تسيطر عليها الجماعات المتمردة والماس المستخرج من المناطق التي تسيطر عليها الحكومات الملطخة أيديها بالدماء. ويتحتم على المجتمع الدولي أن يكون يقظا في رصد أي انتهاكات لحقوق الإنسان ارتكبت في مجال إنتاج الماس والاتجار به. كما يجب على أعضاء المجتمع الدولي العمل معا بشكل أفضل لوضع حد لهذه الممارسات. في نهاية المطاف، يجب علينا ألاّ ندع الماس المرتبط بانتهاكات حقوق الإنسان يدخل أسواق الماس الدولية ويعرض للخطر الصناعة التي تمثّل أهمية كبيرة بالنسبة للعديد من اقتصاداتنا.

السيد كارمون (إسرائيل) (تكلم بالإنكليزية): في البداية، أود أن أعرب عن تأييد إسرائيل القوي لعملية كيمبرلي. وفي عالم يمكن فيه للموارد الطبيعية أن تؤجج الحرب والعنف والحروب الأهلية، يتحتم على المجتمع الدولي التصرف بطريقة منسقة لوقف سيل الماس الملطّخ بالدماء. منذ عام ٢٠٠٠ ، عملت الجهود التي يبذلها نظام عملية كيمبرلي لإصدار شهادات منشأ الماس الخام على التقليل من وجود الماس الملطّخ بالدماء في السوق العالمية وفي الوقت نفسه تهميش مَن يعملون بالاتجار بالماس المموّل للصراع.

فيما تستعد إسرائيل لتولي رئاسة عملية كيمبرلي، ندرك التقدم الذي ما زال يُحرز. وترحب إسرائيل بالبيان الصادر عن عملية كيمبرلي من ناميبيا في ٥ تشرين الثاني/ نوفمبر ٢٠٠٩. ومن دواعي سرورنا أننا رأينا توسيع الفريق العامل المعني بالرصد، فضلا عن الموقف الذي اتخذه الاجتماع العام بخصوص المؤشرات المعينة لعدم الامتثال لعملية كيمبرلي.

على الرغم من تلك التدابير وغيرها من التدابير التي تحرز تقدما، ما زالت هناك تحديات. وتشعر إسرائيل بالقلق من حالة المتطلبات الدنيا لعملية كيمبرلي في زمبابوي، ولا سيما في ضوء استعراض نتائج البعثة التي تفيد بأن هناك ”مؤشرات ذات مصداقية تدل على عدم الامتثال بشكل ملحوظ للمتطلبات الدنيا لعملية كيمبرلي لإصدار شهادات المنشأ“ من جانب زمبابوي (A/64/559، الضميمة الأولى، الفقرة ١٣). وأحاطت إسرائيل علما بالتزام زمبابوي بالبدء عاجلا في تنفيذ خطة عمل مشتركة ونأمل أن تعالج زمبابوى مسائل الامتثال المذكورة آنفاً بطريقة جوهرية.

تشعر إسرائيل بالقلق أيضا من حالة تنفيذ فنزويلا للحد الأدنى من معايير نظام عملية كيمبرلي لإصدار شهادات منشأ الماس الخام. ومع ذلك، نأمل أن تنفّذ فنزويلا، بعد انفصالها طوعا من نظام عملية كيمبرلي لمدة عامين، المعايير الدنيا لنظام عملية كيمبرلي لإصدار شهادات منشأ

الماس الخام وأن تندمج بصورة كاملة في عملية كيمبرلي في نهاية المطاف.

إسرائيل مستعدة لتحمُّل المزيد من المسؤولية باعتبارها الرئيس المقبل لعملية كيمبرلي حتى نتمكن من الاستمرار في الإسهام بطريقة إيجابية نحو تنفيذ أكثر شمولا وفعالية لعملية كيمبرلي. وإسرائيل، باعتبارها أحد أكبر مراكز تجارة الماس، تعلق أهمية كبيرة على عملية كيمبرلي، ووضعت نظاما صارما لضمان الامتثال. كما لاحظ السيد كريستيان بيرغر، رئيس وفد عملية كيمبرلي الذي زار إسرائيل في عام ٢٠٠٨، فإن نظام التفتيش الموقعي والتنظيم عموما في إسرائيل ''جدير بأن تحتذي به البلدان الأخرى في عملية كيمبرلي''.

وإذ نمضي قُدما، تكرر إسرائيل مجددا التزامها بنظام عملية كيمبرلي لإصدار شهادات منشأ الماس الخام، فضلا عن الجزاءات التي تفرضها الأمم المتحدة والمتعلقة بالماس المؤجج للصراع. إن عملنا الجماعي بشأن هذه المسألة الهامة يمكن أن يكفل المزيد من التقدير لجمال أحجار الماس وليس لدورها في الصراع.

الرئيس: وفقا لقرار الجمعية العامة ٣٢٠٨ (د-٢٩) المؤرخ ١١ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٧٤، أعطي الكلمة الآن للمراقب عن الجماعة الأوروبية.

السيد شويغر (الجماعة الأوروبية) (تكلم بالإنكليزية): يشرفني أن أتكلم باسم الاتحاد الأوروبي بشأن البند ١٢ من جدول الأعمال، المعنون ''دور الماس في تأجيج النزاع'' في البداية، يود الاتحاد الأوروبي، الذي يشارك كعضو واحد في عملية كيمبرلي، الترحيب بنتائج الاجتماع العام المعقود في سواكوبموند لأنها توضح قدرة عملية كيمبرلي على المزيد من التكيف بوصفها أداة ابتكارية للحيلولة دون تأجيج الماس للصراع.

يلاحظ الاتحاد الأوروبي مع شعور بالارتياح أنه جرت العام الماضي زيادة تعزيز الأدوات التي تجعل من نظام عملية كيمبرلي لإصدار شهادات منشأ الماس الخام نظاماً فريداً من نوعه. لقد كفل نظام استعراض الأقران الرصد المستمر لتنفيذ نظام عملية كيمبرلي. وتم في عام ٢٠٠٩ تنظيم زيارات استعراض لبلدان هامة لتجارة الماس وإنتاجه، بما في ذلك زيارات استعراض إلى البلدان التي تضررت من آفة الماس المؤجج للصراع، مثل أنغولا وجمهورية الكونغو الديمقراطية وسيراليون وليبريا.

كما يسرني أن أقول إنه قد أجريت زيارة استعراض للاتحاد الأوروبي في شباط/فبراير ٢٠٠٩، بوصفه المركز التجاري الرئيسي في العالم،ويشكِّل ذلك مثالا حيّا على التزام الاتحاد بنظام عملية كيمبرلي لإصدار شهادات منشأ الماس الخام. وبوصف الاتحاد الأوروبي رئيس الفريق العامل المعني بالرصد، فإنه يشجع على استمرار التزام المشاركين بالتدقيق من خلال زيارات استعراض العملية.

الاتحاد الأوروبي يدعم بهمة الجهود التي تبذلها عملية كيمبرلي للاستمرار في التكيف مع البيئة المتغيرة، ويلاحظ مع شعور بالارتياح إدخال أنواع جديدة من التدابير في العملية، مثل تدابير اليقظة الدولية في الاستفادة من بصمة أنواع معيّنة من الماس. الاتحاد الأوروبي يعتقد اعتقادا راسخا بأن تحقيق الاتساق في استخدام هذه الأدوات من شأنه أن يعزز قدرة العملية على معالجة الاتجار غير المشروع بالماس المؤجج للصراع. يرحب الاتحاد الأوروبي أيضا في هذا الصدد بقرار الاجتماع العام تشكيل فريق من الخبراء الفنيين للتصدي للتحديات التي يطرحها الاتجار عبر الحدود عن طريق شبكة الإنترنت.

وأكثر الأمثلة وضوحا على قدرة عملية كيمبرلي على تطوير حلول مبتكرة لمعالجة الأزمات يأتي من قرار

الاجتماع العام وخطة عمله لمعالجة عدم امتثال زمبابوي في منطقة مارانج للتعدين. الاتحاد الأوروبي يتطلع إلى تنفيذ التزام زمبابوي بالقيام بسلسلة من الإجراءات الطموحة ليصبح استخراج الماس في حقل مارانج ممتثلا للمتطلبات الدنيا للعملية ولتخضع صادرات الماس من مارانج لعملية تحقق مستقلة من عملية كيمبرلي ريثما يتحقق الامتثال الكامل. والاتحاد الأوروبي على استعداد للإسهام في خطة العمل كعنصر أساسي لحماية سلامة عملية كيمبرلي وكفالة أن يسهم ماس حقول مارانج في التنمية الاقتصادية لزمبابوي وألاّ يؤجج مزيدا من العنف وانتهاكات حقوق الإنسان. كما يدعو الاتحاد الأوروبي المشاركين في عملية كيمبرلي إلى تحسين التعاون الإقليمي وتنفيذ تدابير اليقظة الدولية بغية احتواء تدفق الماس غير المشروع من مارانج.

إن استمرار مشاركة عملية كيمبرلي ورصد إنتاج الماس في كوت ديفوار، في ضوء قرار مجلس الأمن ١٨٩٣ (٢٠٠٩)، يبين من جديد الدور الإيجابي الذي يمكن أن تضطلع به عملية كيمبرلي في معالجة الأزمات المحددة حيث قد يؤثر إنتاج الماس والمتاجرة فيه على السلم والأمن.

ويؤكد قرار عملية كيمبرلي زيادة مراقبة إنتاج الماس في غينيا والمتاجرة فيه، والمشاركة المستمرة لغانا وليبريا بصفة خاصة، على جهود عملية كيمبرلي لدعم التعاون الإقليمي في هذا الصدد.

لكن، في نهاية المطاف، تتوقف مصداقية نظام عملية كيمبرلي لإصدار شهادات المنشأ كعملية دولية على التنفيذ الفعال من جانب المشاركين فيه. وفي هذا الصدد، يرحب الاتحاد الأوروبي أيضا باتخاذ قرار في ما يتعلق بالتعاون الخاص بتنفيذ وإنفاذ العملية الذي يمثل خطوة مهمة إلى الأمام، نظراً لأنه يعزز تعاون أكبر بين الوكالات الوطنية المشاركة في مكافحة مخالفات قواعد عملية كيمبرلي ويمكن فعلا أن يحدث فرقا على الأرض.

وفي عام ٢٠٠٩، بيّن المجتمع الدولي عزمه على العمل بشكل جماعي وبنّاء للتصدي للتحديات التي تواجه عملية كيمبرلي، ويود الاتحاد الأوروبي أن يعرب عن امتنانه لناميبيا على قيادتها للعملية في عام ٢٠٠٩. ونرحب الآن بحرارة بإسرائيل باعتبارها الرئيس المقبل لعملية كيمبرلي ونتطلع إلى العمل معاً لتنفيذ المقررات التي اتخذت في سواكوبمند، ناميبيا. كما نود أن نهنئ جمهورية الكونغو الديمقراطية على انتخابها رئيسا لعملية كيمبرلي لعام ٢٠١١.

الرئيس: استمعنا إلى آخر متكلم في مناقشة هذا البند.

(تكلم بالإنكليزية)

تبت الجمعية الآن في مشروع القرار A/64/L.26، المعنون ”دور الماس في تأجيج النزاع: قطع الصلة بين التعامل غير المشروع في الماس الخام والنزاعات المسلحة كمساهمة في منع وقوع النزاعات وتسويتها“.

طلبت تايلند الانضمام إلى قائمة مقدمي مشروع القرار.

طُلب إجراء تصويت مسجل على العبارات التالية في الفقرة ٢٣ من مشروع القرار A/64/L.26:

”وتحيط علما باختيار عملية كيمبرلي إسرائيل رئيسا للعملية وجمهورية الكونغو الديمقراطية نائبا للرئيس لعام ٢٠١٠“.

أعطي الكلمة لممثل السويد بشأن نقطة نظامية.

السيد ليدن (السويد) (تكلم بالإنكليزية): من غير الواضح تماما ما نصوّت عليه تحديدا في هذه المرحلة.

هل يمكنكم، سيدي الرئيس، أن تكرروا بماذا يتعلّق التصويت تحديدا وماذا سيعني التصويت تأييدا والتصويت معارضة؟

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): طُلب إجراء تصويت مسجل على جزء من الفقرة، لذلك سأكرره. تصوّت الجمعية العامة الآن على العبارات التالية في الفقرة ٢٣:

”وتحيط علما باختيار عملية كيمبرلي إسرائيل رئيسا للعملية وجمهورية الكونغو الديمقراطية نائبا للرئيس لعام ٢٠١٠“.

أعطي الكلمة لممثل إسرائيل بشأن نقطة نظامية.

السيد كارمون (إسرائيل) (تكلم بالإنكليزية): سيدي الرئيس، هل تتكرم بتوضيح ماذا سيحصل في تلك العبارات من الفقرة ٢٣؟ الأمر ليس واضحا لنا. على ماذا نصوّت؟

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): طلب وفد واحد إجراء تصويت مسجل على هذا الجزء من الفقرة ٢٣ من مشروع القرار A/64/L.26. طلب وفد إجراء تصويت مسجل على جزء من هذه الفقرة. سأكرره مرة أخرى. إنه الجزء الذي يبدأ من:

”وتحيط علما باختيار عملية كيمبرلي إسرائيل رئيسا للعملية وجمهورية الكونغو الديمقراطية نائبا للرئيس لعام ٢٠١٠“.

أعطي الكلمة لممثل جامايكا بشأن نقطة نظامية.

السيد ويليامز (جامايكا) (تكلم بالإنكليزية): يود وفد بلدي أن يعرف ما إذا كان مطلوباً منا أن نبقي على ذلك الفرع من الفقرة أو نحذفه.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): الأصوات المؤيدة تؤيد الإبقاء على الفقرة كما هي، والأصوات المعارضة تؤيد حذف ذلك الجزء من الفقرة.

أعطي الكلمة لممثل الولايات المتحدة الأمريكية بشأن نقطة نظامية.

السيد ديلورنتيس (الولايات المتحدة الأمريكية) (تكلم بالإنكليزية): سيدي الرئيس، كان ذلك هو سؤالنا أيضا. وأود أن أطلب منكم أن تكرروا للقاعة مرة أخرى ماذا يعني التصويت ”بنعم“ وماذا يعني التصويت ”بلا“ في هذا التصويت الذي طُلب إجراؤه.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أطلب إلى ممثل الأمانة العامة أن يوضح ذلك.

السيد بوتنارو (إدارة شؤون الجمعية العامة والمؤتمرات) (تكلم بالإنكليزية): طُلب إجراء تصويت مسجل على العبارات التالية من الفقرة ٢٣ من مشروع القرار A/64/L.26.

”وتحيط علما باختيار عملية كيمبرلي إسرائيل رئيسا للعملية وجمهورية الكونغو الديمقراطية نائبا للرئيس لعام ٢٠١٠“.

والمصوتون ”بنعم“ يؤيدون الإبقاء على الفقرة كما هي، أما المصوتون ”بلا“ فإنهم يريدون حذف تلك الكلمات من الفقرة ٢٣ من مشروع القرار A/64/L.26.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة لممثل إسرائيل بشأن نقطة نظامية.

السيد كارمون (إسرائيل) (تكلم بالإنكليزية): بصراحة، نقدِّر كثيرا تكرار الإشارة في هذه القاعة إلى انتخابنا رئيس عملية كيمبرلي، ونعرب عن بالغ امتناننا لذلك. غير أننا نود أن نتساءل لماذا، من الناحية الإجرائية، ينبغي لنا أن نصوت على أمر يَرد فعلا في مشروع القرار. لماذا ينبغي التصويت على هذا الأمر؟ وربما يمكننا، من

خلالكم سيدي، أن نسأل المبادرين إلى طلب إجراء هذا التصويت عن السبب وراءه.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): هل لممثل الأمانة العامة أن يتفضل بالإجابة على ذلك السؤال؟

السيد بوتنارو (إدارة شؤون الجمعية العامة والمؤتمرات) (تكلم بالإنكليزية): يمكنني القول إن مشروع القرار لا يزال مشروع قرار يمكن أن ينقّح أو يغيّر أو يعدّل شفويا قبل أن تبت فيه الجمعية، وفقا للمادة ٨٩ من النظام الداخلي للجمعية العامة، التي تنص على أنه ''لأي ممثل أن يقترح إجراء تصويت مستقل على أجزاء من اقتراح أو من تعديل''.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة لممثل بيرو بشأن نقطة نظامية.

السيد بيريث (بيرو) (تكلم بالإنكليزية): تساءَلتُ عن المادة التي طُرح في إطارها هذا الأمر للتصويت، وقد فسّر ذلك للتو ممثل الأمانة العامة. وعليه، هل لي أن أفهم إن كان هذا اقتراح لحذف الفقرة أم لتعديلها؟

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أعتقد أننا وضّحنا ذلك. فقد طلبت بعض الوفود إجراء تصويت مسجل على جزء من الفقرة ٢٣. وأعتقد أنه ينبغي أن نمضي قُدما في ذلك وأن نحاول إجراء التصويت.

أعطي الكلمة لممثل إسرائيل بشأن نقطة نظامية.

السيد كارمون (إسرائيل) (تكلم بالإنكليزية): يجب أن أصرّ على المسألة الإجرائية. فقد اقتبس ممثل الأمانة العامة من المادة ٨٩. وإذا كنا نفهم الأمور جيدا، فإن النص الذي يرد فعلا في مشروع القرار يمكن التصويت عليه إن كان هناك تغيير، غير أنني مضطر مرة أخرى للتساؤل عن سبب ضرورة إجراء تصويت على أمر يتناوله فعلا مشروع القرار.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): مرة أخرى، أطلب إلى ممثل الأمانة العامة أن يجيب.

السيد بوتنارو (إدارة شؤون الجمعية العامة والمؤتمرات) (تكلم بالإنكليزية): لم أفهم السؤال. هل يمكنكم أن تتفضلوا بإعادة طرحه؟

السيد كارمون (إسرائيل) (تكلم بالإنكليزية): طبعا. معروض علينا مشروع قرار يتضمن بالتحديد ما اقتُرح حذفه. وهناك طلب من وفد معيّن لإجراء تصويت على أمر يرد فعلا في مشروع القرار. وقد اقْتَبَس ممثل الأمانة العامة المادة ٨٩ وقال إن ذلك ممكن. غير أننا نفهم أن ذلك ممكن إذا كان هناك تغيير، وليس في حالة تكرار أمر يرد تماما وحرفيا في مشروع القرار. والسؤال الذي أود أن أطرحه هو: لماذا ينبغي أن نصوت على أمر يرد فعلا في مشروع القرار في إطار عملية نفهم أنها سترحب بتوافق الآراء؟ لماذا ينبغي أن نجري تصويتا ونكرر أمرا بدون تغيير النص في مشروع القرار؟

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة لممثل الأمانة العامة.

السيد بوتنارو (إدارة شؤون الجمعية العامة والمؤتمرات) (تكلم بالإنكليزية): هناك طلب من لدن دولة عضو لإجراء تصويت مسجل على جزء من إحدى فقرات مشروع قرار معروض على الجمعية العامة. وفي حالة تقديم مثل هذا الطلب، فإنني أفهم أنه لا يوجد توافق في الآراء على تلك الفقرة من مشروع القرار. وهناك طلب من لدن دولة عضو لإجراء تصويت يبدو أنه، في حالة نجاحه، سيغير الفقرة٢٣ من مشروع القرار هذا. ولا يمكنني أن أعلِّق على مضمون العبارات التي طلبت الدولة العضو طرحها للتصويت. ونتيجة للتصويت، يمكن تغيير الفقرة أو عدم تغييرها. وإذا أفضى هذا التصويت إلى تغيير الفقرة، فإن

نصّها إذن يكون مغايراً لما هو وارد حاليا في الفقرة ٢٣ من مشروع القرار A/64/L.26.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة لممثل كندا بشأن نقطة نظامية.

السيد نورماندان (كندا) (تكلم بالإنكليزية): ما زلت بانتظار توضيح في إطار النقطة النظامية. إذا لم يوافق أحد الوفود على فقرة مقترحة، أفلا ينبغي له اقتراح تعديل، بحيث أننا سنصوت إذن على التعديل الواضح؟ أليس ذلك هو الإجراء العادي؟

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): سوف أسأل أحد الممثلين الذين طلبوا إجراء تصويت مسجل. وأسأل ممثل سوريا عما إذا كان يقصد أنه يود اقتراح تعديل هذه الكلمات من الفقرة أو مجرد طرحها في تصويت منفصل؟ هل له أن يفسر لنا ذلك؟

السيد فلوح (الجمهورية العربية السورية): لقد طلب وفدي إجراء تصويت مسجل على جزء من الفقرة ٢٣ من مشروع القرار A/64/L.26 بسبب اعتراضه على ما جاء في صياغة تلك الفقرة، وخاصة فيما يتعلق بالإحاطة علما باختيار إسرائيل رئيسا للعملية. ذلك هو السبب في أننا طلبنا إجراء تصويت مسجل.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة لممثل ناميبيا بشأن نقطة نظام.

السيد مبويندي (ناميبيا) (تكلم بالإنكليزية): نحن، أيضا ، نحاول فهم ما يجري هنا. وأنا لن أعلّق على النص لأنه يورد حقيقة تاريخية مفادها أن اجتماعا عُقد واختيرت خلاله إسرائيل رئيسا، وجمهورية الكونغو الديمقراطية، نائبا للرئيس، ذلك هو ما يتجلى في مشروع القرار. فنحن نعبّر عن وقائع. نحن لا نشرّع أي شيء. وكل ما نقوله إن ذلك هو ما حدث. نحن و ٤٩ بلداً آخر اشتركنا في تقديم ذلك القرار، وذلك هو القرار الذي يتجلى هنا.

ومهما كان، سنعود إلى تلك المناقشة في وقت لاحق. المسألة هي أن هناك اعتراضا على حقيقة تاريخية. إن كان الأمر كذلك، فما هو البديل لتلك الحقيقة التاريخية؟ هل هناك أي اقتراح مقدم لنصوّت عليه؟ إن المرء يصوّت على حذف نص ما أو إبقائه، ولكننا لسنا متأكدين مما إذا كان، يطلب منا التصويت لإبقاء النص أو لحذفه أو لاعتماد نص بديل.

ما هو الغرض من التصويت على النص؟ هل هو لحذفه؟ ما هي البدائل؟ ما هو الشيء الذي ننتظره؟ عندما يصوّت على نص، نحن عادة إما نصوت لصالح نص أو لآخر. ولكن، هنا ، لدينا حقيقة تاريخية ترد في النص، و لم يقدم إلينا أي شيء آخر للتصويت عليه.

نطلب مساعدتكم، سيدي الرئيس، حتى يمكننا أن نتخذ قرارنا بخصوص الشيء الذي نصوّت عليه. وفي وقت لاحق، وبالنيابة عن ناميبيا بصفتها الرئيس، وكذلك باعتبارها بلدا يعتمد على الماس إلى حد كبير، سأدلي ببيان فيما يتعلق بالمسائل الخارجية المختلفة التي يجري عرضها، ولكن قبل أن نصل إلى ذلك، ربما نحن بحاجة إلى توضيح في هذه المرحلة.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أعتقد أن المسألة واضحة. طُلب منا التصويت. وإذا صوّتت الأغلبية لصالح إبقاء كلمات الفقرة قيد النظر كما هي، فستبقى الفقرة كما هي. وإذا كانت الأغلبية معارضة، أو تريد منا حذف تلك الكلمات، يمكننا في وقت لاحق أن نرى ما يمكن عمله. لذلك فلنصوت أولا الآن ومن ثم يمكننا أن نقرر بعد ذلك.

أعطي الكلمة لممثل إسرائيل هي نقطة نظامية.

السيد كارمون (إسرائيل) (تكلم بالإنكليزية): أشكر الرئيس الحالي لعملية كيمبرلي، ممثل ناميبيا، على ما قاله. هذا هو بالضبط ما نشعر به أيضا. إذا كان هناك تصويت، فينبغي أن يكون على شيء مختلف عن مشروع القرار A/64/L.26. وإذا كان ممثل البلد الذي يرغب في طرح شيء ما للتصويت يود إجراء تصويت، ينبغي أن يكون التصويت إما على حذف شيء أو تغييره، ولكن ليس على مشروع القرار.

نحن بالتأكيد سنطلب توضيحا أو ربما بعض المشورة القانونية بشأن هذه المسألة. نحن نشعر بعدم الارتياح لاضطرارنا للتصويت على شيء وارد في مشروع القرار.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أود مرة أخرى أن أعطي الكلمة لممثل الأمانة العامة للإيضاح. فربما بوسعه إقناع الممثلين. وإلاّ، أعتقد أننا سنطلب من المستشار القانوني تقديم المشورة لنا.

السيد بوتنارو (إدارة شؤون الجمعية العامة وإدارة المؤتمرات) (تكلم بالإنكليزية): لقد ذكرت المادة ٨٩. وسأتلو المادة ٨٩:

”لأي ممثل أن يقترح إجراء تصويت مستقل على أجزاء من اقتراح أو من تعديل. وإذا أثير اعتراض على طلب التجزئة“ – وقد تكون هذه هي الحالة التي نحن بصددها اليوم – ”يُطرح اقتراح التجزئة للتصويت، ولا يُسمح بالكلام في اقتراح التجزئة لغير متكلمين اثنين يؤيدانه ومتكلمين اثنين يعارضانه. فإذا قُبل اقتراح التجزئة،“ – وفي هذا المقام هناك اقتراح بحذف بعض الكلمات من الفقرة – ”فإن أجزاء الاقتراح أو التعديل التي تُعتمد تُطرح للتصويت عليها مجتمعة. وإذا رُفضت جميع أجزاء منطوق الاقتراح أو التعديل، يُعتبر الاقتراح أو التعديل مرفوضا بمجموعه“.

يعني ذلك، أنه إذا قُبل الاقتراح الذي قدمته دولة عضو لحذف بعض الكلمات من الفقرة ٢٣، فحينها يتعين علينا أيضا التصويت على الفقرة ٢٣ في مجموعها. أما إذا رُفض اقتراح حذف تلك الكلمات من الفقرة ٢٣ من مشروع القرار A/64/L.26، فإن ذلك يعني أن الفقرة ٢٣ تبقى كما هي، ويمكن للجمعية العامة المضي في اعتماد مشروع القرار A/64/L.26 في مجموعه بدون تصويت.

آمل أن يوضح ذلك المسألة.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أعتقد أن هذا واضح. فلنبدأ.

أعطي الكلمة لممثل الولايات المتحدة الأمريكية بشأن نقطة نظام.

السيد ديلورنتيس (الولايات المتحدة الأمريكية) (تكلم بالإنكليزية): مرة أخرى ، ونحن في حيرة من أمرنا بعض الشيء بخصوص ماهية الإجراءات. نعتقد أن الأسئلة التي طرحها ممثلو كندا وناميبيا وإسرائيل وغيرهم فيما يتعلق بالإجراءات الجارية لها الكثير مما يبررها. فنحن ما زلنا لم نسمع ما هو التعديل الذي سنصوّت عليه. ونحن نطلب بكل احترام رأيا قانونيا بشأن هذه المسألة.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): نعلّق الجلسة الآن لمدة ١٥ دقيقة لطلب المشورة من المستشار القانوني.

علقت الجلسة الساعة ١١/٣٠ واستؤنفت الساعة ١٢/١٠.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): بعد إجراء مشاورات مع المستشار القانوني، نود تقديم توضيح. وفقا للمادة ٨٩ من النظام الداخلي للجمعية العامة، طلبت الجمهورية العربية

السورية إجراء تصويت منفصل على جزء من منطوق الفقرة ٢٣ من مشروع القرار A/64/L.26، كما يحق لأي دولة عضو.

واستجابة لهذا الطلب، نشرع الآن في إجراء تصويت منفصل على العبارات المعنية الواردة في الفقرة ٢٣ من منطوق مشروع القرار. وبموجب التصويت المنفصل، يعني التصويت تأييدا بقاء العبارات التي نحن بصددها في مشروع القرار، ويعني التصويت معارضة حذف العبارات. وبعد هذا، ستبت الجمعية العامة في مشروع القرار في مجموعه.

وبالتالي، تبت الجمعية العامة الآن في صياغة الفقرة ٢٣ من منطوق مشروع القرار: ”وتحيط علما باختيار عملية كيمبرلي إسرائيل رئيسا للعملية وجمهورية الكونغو الديمقراطية نائبا للرئيس لعام ٢٠١٠“. طُلب إجراء تصويت مسجل.

أعطي الكلمة لممثل الجمهورية العربية السورية بشأن نقطة نظام.

السيد الجعفري (الجمهورية العربية السورية): طلبت الحديث في نقطة نظام، إذا سمحتم لي، وفقا للإجراءات. طلبنا للحديث يأتي لتوضيح المسألة المطلوب التصويت عليها.

لاحظنا أن هناك بعض سوء الفهم لدى بعض السادة الزملاء. مطلبنا يتعلق فقط بطلب التصويت على حذف جزء بسيط من الفقرة ٢٣ وليس جملة بكاملها. ما نطلب حذفه تحديدا هو الكلمات التالية الواردة في الفقرة ٢٣: ”إسرائيل رئيساً“ فقط بحيث تبقى الجملة كالآتي:

”تعترف مع عظيم التقدير بالإسهام المهم لناميبيا، بصفتها رئيسا لعملية كيمبرلي في عام ٢٠٠٩، في الجهود الرامية إلى كبح تجارة الماس الممول للنزاعات، وتحيط علما باختيار عملية كيمبرلي لجمهورية الكونغو الديمقراطية نائبا للرئيس لعام ٢٠١٠“.

هذا هو المطلوب سيدي الرئيس، وليس حذف جملة بكاملها.

والسبب في ذلك، كما يعرفه الجميع هو أن وفد بلادي، يقدّر عاليا رئاسة مجموعة كيمبرلي لهذا العام. والرئاسة، طبعا، هي ناميبيا، وناميبيا دولة صديقة ونقدّرها عالي التقدير. ولذلك أرجو ألاّ يكون هناك سوء فهم في المراد من المطلب السوري. مطلبنا فقط حذف الإشارة إلى إسرائيل بالاسم للأسباب التي لا تخفى على أحد والتي تصب أساسا في دور إسرائيل السيئ في تجارة الماس في العالم وفي أفريقيا تحديدا.

علماً، كما قلتم سيدي الرئيس، وكما قال المستشار القانوني، بأن النظام الداخلي يسمح بحق التصويت على أي كلمة في أي مشروع قرار.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة لممثل مصر بشأن نقطة نظام.

السيد عطية (مصر) (تكلم بالإنكليزية): أود أن أوضح شيئا، لأنني أعتقد أن ما قرئ في وقت سابق كتعديل مقترح من جانب سوريا مختلف عما أوضحه للتو الممثل السوري. يجب أن نكون واضحين مسبقا بشأن ما تقرر وما نصوّت عليه. بالنسبة لوفدي، هذا تعديل واضح.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة لممثل إسرائيل بشأن نقطة نظام.

السيد كارمون (إسرائيل) (تكلم بالإنكليزية): أود أن أعرب عن تأييد وفدي لما قاله ممثل مصر. حتى تعليق الجلسة، كان التصويت على شيء واحد: إعادة تأكيد إيجابي

لما هو مكتوب في مشروع القرار. وما سمعناه قبل ثوان قليلة من ممثل بعينه شيئا آخر: طلب هذا الممثل حذف شيء. أعتقد أن من حقنا معرفة ما نصوّت عليه.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): ممثل إسرائيل متعجل وكان عليه أن ينتظر. سيكون التصويت على ما تقرر قبل تعليق الجلسة.

أجري تصويت مسجل.

المؤيدون:

ألبانيا، أندورا، أنغولا، الأرجنتين، أستراليا، النمسا، جزر البهاما، بربادوس، بيلاروس، بلجيكا، بنن، البوسنة والهرسك، البرازيل، بلغاريا، بوركينا فاسو، بوروندي، الصين، كولومبيا، كوستاريكا، كوت ديفوار، كرواتيا، قبرص، الجمهورية التشيكية، الدانمرك، الجمهورية الدومينيكية، السلفادور، إستونيا، إثيوبيا، فيجي، فنلندا، فرنسا، جورجيا، ألمانيا، غانا، اليونان، غواتيمالا، هايتي، هنغاريا، أيسلندا، الهند، أيرلندا، إيطاليا، جامايكا، لاتفيا، ليبريا، ليختنشتاين، ليتوانيا، لكسمبرغ، ملاوي، مالطة، المكسيك، موناكو، الجبل الأسود، موزامبيق، ناميبيا، نيبال، هولندا، نيوزيلندا، النرويج، بنما، بيرو، الفلبين، بولندا، البرتغال، جمهورية مولدوفا، رومانيا، الاتحاد الروسي، سان مارينو، السنغال، صربيا، سنغافورة، سلوفاكيا، سلوفينيا، جنوب أفريقيا، إسبانيا، سري لانكا، سورينام، السويد، سويسرا، تايلند، جمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة، تيمور – ليشتي، توغو، تونغا، ترينيداد وتوباغو، أوكرانيا، المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية، جمهورية تنزانيا المتحدة، زامبيا، زمبابوي

المعارضون:

جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية، جمهورية إيران الإسلامية، لبنان، الجماهيرية العربية الليبية، الصومال، الجمهورية العربية السورية

الممتنعون:

الجزائر، بنغلاديش، بوليفيا، بوتسوانا، بروني دار السلام، كمبوديا، شيلي، جزر القمر، مصر، إندونيسيا، الكويت، ماليزيا، ملديف، موريتانيا، نيجيريا، السودان، الإمارات العربية المتحدة، جمهورية فنزويلا البوليفارية

تقرر الإبقاء على الصياغة الأصلية للفقرة ٢٣ من منطوق مشروع القرار A/64/L.26 بأغلبية ٩٠ صوتا مقابل ستة أصوات، مع امتناع ١٨ عضوا عن التصويت.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): تبت الجمعية الآن في مشروع القرار A/64/L.26، المعنون ”دور الماس في تأجيج النزاع: قطع الصلة بين التعامل غير المشروع في الماس الخام والنزاعات المسلحة كمساهمة في منع وقوع النزاعات وتسويتها“. هل لي أن أعتبر أن الجمعية العامة تقرر اعتماد مشروع القرار A/64/L.26؟

اُعتمد مشروع القرار *A/64/L.26* (القرار ٦٤/١٠٩)

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن للممثلين الراغبين في أخذ الكلمة شرحاً للموقف إزاء القرار الذي اُتخذ للتو. أود أن أذكِّر الوفود بأن تعليل التصويت أو شرح الموقف تحدد مدته بـ ١٠ دقائق وينبغي أن تدلي به الوفود من مقاعدها.

السيد ليدن (السويد) (تكلم بالإنكليزية): يشرفني أن أتكلم باسم الاتحاد الأوروبي.

مثلما ذكر ممثل وفد الاتحاد الأوروبي في وقت سابق خلال المناقشة، يولي الاتحاد الأوروبي أهمية بالغة لعملية كيمبرلي. فهذه المبادرة تمكِّن المجتمع الدولي من العمل بصورة شفافة ومنسّقة بغية القضاء على الاتجار بالماس الممول للصراعات. ولا بد أن تظل عملية كيمبرلي مستقلة وتوافقية.

ويقدّر الاتحاد الأوروبي الدعم الذي يمكن للأمم المتحدة أن تقدمه لعملية كيمبرلي. ولسوء الطالع، يبدو أن هناك توجها لتسييس هذه المسألة عندما تتناولها الجمعية العامة. وقد يقوّض هذا الأمر العمل الرامي إلى كفالة تمويل الماس للسلام والتنمية بدلا من الصراعات.

إن القرار ١٠٩/٦٤ الذي اتخذ اليوم لا ينص على نوع الدعم الذي تحتاج إليه عملية كيمبرلي من الجمعية العامة. فالنص لا يعبّر بدقة المناقشات التي جرت خلال الدورة العامة لعملية كيمبرلي، التي عقدت من ٢ إلى ٥ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٩ في سواكوبموند، بناميبيا. وعلى نحو خاص، نأسف لعدم ورود أي إشارة إلى التحديات المتواصلة التي تواجهها زمبابوي في تنفيذ نظام عملية كيمبرلي لإصدار شهادات المنشأ. وقد اعتمدت الدورة العامة قرارا إداريا وخطة عمل لتناول نتائج البعثة الاستعراضية في زمبابوي، التي خلصت إلى وجود مؤشرات ذات مصداقية على عدم الامتثال للحد الأدنى من شروط نظام إصدار شهادات المنشأ.

تولى الرئاسة نائب الرئيس، السيد هاكيت (بربادوس).

كما يود الاتحاد الأوروبي أن يؤكد أسفه لعدم الترحيب بانتخاب رئيس ونائب رئيس عملية كيمبرلي جريا على الممارسة المتبعة. ويرحب الاتحاد الأوروبي ترحيبا حارا بإسرائيل وجمهورية الكونغو الديمقراطية بصفتهما الرئيس ونائب الرئيس المقبلين لعملية كيمبرلي لعام ٢٠١٠.

السيد نورماندان (كندا) (تكلم بالإنكليزية) لقد كان مقصد قرارات الأمم المتحدة المتعلقة بدور الماس في تأجيج الصراعات هو إجراء استعراض شامل وتوفير معلومات مستكملة بشأن مواضيع النقاش الرئيسية والقرارات التي اتخذت خلال دورات عملية كيمبرلي في أي سنة. وقد انضمت كندا إلى توافق الآراء بغية تأييد عملية كيمبرلي، غير أنها تشعر بخيبة الأمل لأن قرار هذا العام ١٠٩/٦٤ لا يعبّر بدقة عن العمل الذي أنجزته عملية كيمبرلي في عام ٢٠٠٩. ولا تتفق كندا مع نقطتين.

أولا، شكّلت زمبابوي البند الرئيسي على جدول أعمال عملية كيمبرلي هذه السنة. وقد تم إيفاد بعثة استعراضية إلى زمبابوي بقيادة ليبريا، في حزيران/يونيه وتموز/يوليه، وخلصت إلى وجود ”مؤشرات ذات مصداقية تدل على عدم الامتثال“، (A/64/559، الضميمة الأولى، الفقرة ١٣) للمتطلبات الدنيا لعملية كيمبرلي لإصدار شهادات المنشأ. وقد أخذت هذه الصيغة اللغوية من البيان الذي وافقت عليه زمبابوي في ناميبيا. كما أكد الفريق الاستعراضي التقارير المتواصلة بشأن انتهاكات حقوق الإنسان المتصلة بإنتاج الماس في حقول مارانج. واعتمدت عملية كيمبرلي خطة عمل تتعلق بتنفيذ زمبابوي فورا وعلى وجه الاستعجال إصدار شهادات المنشأ. ومن المؤسف أن القرار يتجاهل هذا التطور الرئيسي.

ثانيا، لا تؤيد كندا الصيغة اللغوية المستخدمة في القرار المتعلق بالرئاستين الحالية والمقبلة. فقد شكّلت إسرائيل اختيارا توافقيا لمنصب نائب رئيس ثم رئيس عملية كيمبرلي، وجرت العادة أن ترحب القرارات بالرئيس المقبل. وكان ينبغي لهذا القرار أن يفعل ذلك. ولهذه الأسباب، لم يكن بمقدور كندا أن تؤيد هذا القرار.

السيد سومي (اليابان) (تكلم بالإنكليزية): تؤيد اليابان بقوة عملية كيمبرلي. ونقدر دور نظام عملية كيمبرلي لإصدار شهادات المنشأ في الإسهام في كفالة التنفيذ الفعال لقرار مجلس الأمن ١٥٤٩ (٢٠٠٣) بغية مكافحة الاتجار بالماس الممول للصراعات ووضع آلية لمنع نشوب الصراعات في المستقبل. وتقر اليابان بالأهمية القصوى لعملية كيمبرلي من أجل تسوية الصراعات وتعزيز السلم والأمن في العالم. كما ندعم اقتراحات عملية كيمبرلي لتقديم المساعدة إلى المشاركين الذين يواجهون صعوبات مؤقتة لدى الامتثال لمتطلبات نظام عملية كيمبرلي لإصدار شهادات المنشأ بغية التغلب على ما يواجهونه من تحديات. ولا تزال اليابان تشجع تلك البلدان على المشاركة في العملية.

وتشكر اليابان جميع مَن شاركوا في المناقشات الفعالة لصياغة قرار هذا العام بإشراف رئيس عملية كيمبرلي. ونأسف لعدم تمكننا من استكمال مناقشاتنا والتوصل إلى توافق في الآراء. وتأمل اليابان أن تواصل الاضطلاع بدور فعال دعما لعملية كيمبرلي.

ونغتنم هذه الفرصة للإعراب عن تقديرنا لناميبيا، الرئيس المنتهية ولايته، والترحيب بإسرائيل وجمهورية الكونغو الديمقراطية بصفتهما الرئيس ونائب الرئيس. ونتطلع إلى التعاون معهما ومع غيرهما من أعضاء عملية كيمبرلي بغية زيادة تحسين العملية.

السيدة بيريشفيل (سويسرا) (تكلمت بالفرنسية): تشكر سويسرا ناميبيا على ما قامت به من عمل قيم بصفتها رئيس عملية كيمبرلي خلال العام الماضي. وتلتزم سويسرا التزاما ثابتا بالعملية، التي لها أثر إيجابي في الحد من دور الماس الممول للصراعات في تأجيج الصراعات المسلحة والإسهام في حماية التجارة المشروعة.

وفيما يتعلق بالقرار ١٠٩/٦٤، تعرب سويسرا عن خيبة أملها إزاء مضمونه. ونحن على اقتناع بأنه كان من الممكن التوصل إلى نتيجة أفضل لجميع الأطراف، ونخشى من أن يضر حذف الإشارات إلى زمبابوي، بصورة عملية كيمبرلي ومن أن يزداد العمل المتعلق بهذه القرارات في المستقبل صعوبة. وقد كانت فرصة ضائعة لمعالجة بعض التحديات الرئيسية التي تواجه عملية كيمبرلي.

وعلاوة على ذلك، نعتقد أن دور القطاع الخاص والمجتمع المدني لم يتم التعبير عنه بصورة مناسبة. وفي ذلك الصدد، على الرغم من مشاركتنا في توافق الآراء، فإننا فعلنا ذلك ونحن نشعر بأن المجتمع الدولي لم يفِ تماما بواجبه.

وأود أن أعرب مجددا عن تقدير سويسرا للإنجازات القيمة التي حققتها الرئاسة الناميبية. ونرحب بإسرائيل وجمهورية الكونغو الديمقراطية ونهنئهما بصفتهما الرئيس ونائب الرئيس، ونتمنى لهما عاما ناجحا وعامراً بمواجهة التحديات، نأمل أن يدفع بعملية كيمبرلي خطوة إلى الأمام.

السيد مكلاي (نيوزيلندا) (تكلم بالإنكليزية): تغتنم نيوزيلندا هذه الفرصة لشرح موقفها إزاء القرار ١٠٩/٦٤ بشأن دور الماس في تأجيج الصراعات. وقد انضمت نيوزيلندا إلى توافق الآراء بشأن القرار لأننا نؤيد بشدة عملية كيمبرلي. غير أننا نشعر بخيبة الأمل لأن الصيغة اللغوية المتعلقة بزمبابوي، على وجه خاص، حذفت من القرار، ولذلك السبب لم نشارك في تقديمه. نحن نشعر بالقلق حيال الحالة في زمبابوي، التي وجدت أنها غير ممتثلة للمعايير الدنيا لعملية كيمبرلي.

نرحب بإسرائيل بوصفها الرئيس المقبل لعملية كيمبرلي، ونتطلع إلى العمل معها. ونحن نتطلع أيضا إلى إجراء مفاوضات بناءة تقوم على توافق الآراء على هذا القرار في العام المقبل.

وختاما، تعرب نيوزيلندا عن قلقها حيال الارتباك الإجرائي – وفي وسعي استخدام لغة أقوى – الذي سبقت اتخاذ هذا القرار.

السيد روز (أستراليا) (تكلم بالإنكليزية): أستراليا، بوصفها مؤيدا قويا لعملية كيمبرلي، تشترك تقليديا في تقديم القرار بشأن العملية. نحن نعتبر أن من المهم أن تبقى الجمعية العامة مطلعة على عمل عملية كيمبرلي في جهودها للحد من الاتجار بالماس المؤجج للصراع.

للأسف، القرار ١٠٩/٦٤ الذي اتخذ هذا العام مقصّر في جانبين ولا يجسِّد بدقة الإجراءات في إطار عملية كيمبرلي. ولذلك السبب، لم نتمكن من الاشتراك في تقديم القرار.

أولا، نأسف لأننا لم نتمكن من الاتفاق على مرجعية توافق في الآراء على الحالة في زمبابوي. واتخذت عملية كيمبرلي، في اجتماعها العام المعقود الشهر الماضي، قرارا إداريا بشأن حالة امتثال زمبابوي للمتطلبات الدنيا لنظام عملية كيمبرلي لإصدار شهادات المنشأ. واعتمد الاجتماع العام خطة عمل مشتركة لتنفيذ توصيات بعثة الاستعراض التي زارت زمبابوي في تموز/يوليه، ورحب بالتزام زمبابوي بالبدء عاجلا في تنفيذ خطة العمل المشتركة، داعيا في الوقت نفسه المشاركين إلى دعم الخطة. وللأسف، يتجاهل القرار تلك الحقيقة.

ثانيا، نأسف لأن القرار لم يرحب باختيار إسرائيل رئيسا لعملية كيمبرلي لعام ٢٠١٠، وجمهورية الكونغو الديمقراطية نائبا للرئيس. وكما ذكرت كندا، بالنيابة عن أستراليا وكندا ونيوزيلندا في مناقشتنا بشأن هذا البند في وقت صباح هذا اليوم، نود أن نرحب بإسرائيل بوصفها الرئيس المقبل لعملية كيمبرلي، ونتطلع إلى العمل معها لتعزيز فعالية عملية كيمبرلي وتنفيذها في السنة المقبلة.

كما أود أن أغتنم هذه الفرصة للإعراب عن وجهة نظرنا المتمثلة في أنه من المؤسف أن أحد الوفود التي شاركت بشكل فعال وبناء في المشاورات غير الرسمية بشأن هذه العملية انتظر حتى يوم اتخاذ القرار ليعرب عن معارضته لفقرة من فقرات قرار كنا نعتقد بدلا من ذلك أن يعتمد بتوافق الآراء. إن تلك المعارضة لا علاقة لها بدور الماس في تأجيج الصراع، ولكن كان الغرض الوحيد منها إدراج مسائل غريبة لا داعي لها في نظرنا في هذا البند من جدول الأعمال.

السيدة روس (الولايات المتحدة) (تكلمت بالإنكليزية): الولايات المتحدة تؤيد بقوة عملية كيمبرلي. ونرحب ترحيبا حارا بإسرائيل إذ تتولى رئاسة عملية كيمبرلي لعام ٢٠١٠ وبجمهورية الكونغو الديمقراطية إذ تتولى منصب نائب الرئيس، ونتطلع إلى العمل معهما بصورة وثيقة.

تستحق الحكومات والصناعة ومنظمات المجتمع المدني المشتركة في عملية كيمبرلي التقدير لما بذلته من جهود جماعية لمدة ست سنوات في منع استخدام الماس لتمويل الصراع. لقد رصدت عملية كيمبرلي تدفق أكثر من ٣٩ بليون دولار في تجارة الماس الخام عام ٢٠٠٨، مُمَكِّنَة أفراد المجتمع الدولي من العمل معا للمساعدة على ضمان الاستقرار في البلدان المنتجة للماس وتجنب نشوب صراعات محتملة في المستقبل.

إن النهج الفريد لأصحاب المصلحة المتعددين، حيث الحكومات وصناعة الماس والمجتمع المدني يعملون معا في عملية كيمبرلي لرصد تجارة الألماس الخام ومراقبتها، أصبح الآن نموذجا لغيره من الجهود المبذولة لمكافحة نشوب الصراعات على الموارد. وتبيّن عملية كيمبرلي أنه عندما تعمل الحكومات مع القطاع الخاص ومنظمات المجتمع المدني، يمكننا التأكد من أن التجارة الشرعية في الماس تساعد البلدان

على الحد من الفقر وتعزيز الشفافية والتنمية الاقتصادية ومكافحة التهريب وغسل الأموال وتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية.

نلاحظ عددا من الإنجازات التي حققتها عملية كيمبرلي في عام ٢٠٠٩، بما في ذلك وضع تدابير لتعزيز التعاون في مجال إنفاذ القانون وتبادل البيانات الهامة لعملية كيمبرلي مع الأمم المتحدة. ونلاحظ أن عملية كيمبرلي هذا العام استمرت في بذل الجهود للسيطرة على التدفقات غير المشروعة للماس من كوت ديفوار. ونرحب بالجهود التي تبذلها ليبريا من أجل تيسير التعاون الإقليمي للتصدي لتلك التدفقات غير المشروعة.

نرحب أيضا بالتقدم المحرز فيما يتعلق بزيادة الرقابة على الصادرات من غينيا. إن الإجراءات المتصلة بغينيا تؤكد على أهمية أن تعمل معا الهيئات المختلفة لعملية كيمبرلي لمعالجة المسائل البالغة الأهمية. ففي غينيا، على سبيل المثال، تعاونت ثلاثة أفرقة عاملة لعدة أشهر من أجل تحليل إحصاءات التجارة وغيرها من البيانات لتصل إلى ما نأمل أن يكون استنتاجات موثوقة ولتحديد آليات معيّنة لمعالجة المشاكل.

لكن، على الرغم من هذه التطورات الإيجابية، تشعر الولايات المتحدة بقلق بالغ حيال عدم امتثال زمبابوي للمتطلبات الدنيا لعملية كيمبرلي، ولا سيما فيما يتعلق بالتهريب وأعمال العنف الخطيرة في حقول مارانج لإنتاج الماس وما حولها، كما لاحظ تقرير بعثة الاستعراض التي سافرت إلى زمبابوي في أواخر حزيران/يونيه ٢٠٠٩،

> ”عندما لا يفي أحد المشاركين بالالتزامات التي تعهد بها ولا يلبِّي على نحو مُرض المتطلبات الدنيا للامتثال، فإن ذلك يؤدي إلى تقويض أهداف عملية كيمبرلي“.

ما زالت الولايات المتحدة ملتزمة التزاما قويا بأهداف عملية كيمبرلي وعملها. ونتيجة لذلك، ما زلنا نتوقع من زمبابوي التنفيذ الكامل والسريع للضوابط الصارمة التي تم الاتفاق عليها خلال الاجتماع العام الأخير. وذلك التنفيذ ضروري لمعالجة عدم الامتثال الخطير في زمبابوي والمساعدة على إعادة المصداقية إلى عملية كيمبرلي، التي نقر بأنها تضررت خلال عام ٢٠٠٩.

وبالتالي، فإننا نعرب عن قلقنا البالغ حيال عدم استعداد زمبابوي للتأكيد مجدداً على التزامها باتفاقاتها الخاصة بها وبتمامية عملية كيمبرلي من خلال القرار ١٠٩/٦٤. ونأسف لأن نص القرار لم يتضمن لغة تجسد ذلك القلق. ومع ذلك، انضمت الولايات المتحدة إلى توافق الآراء على هذا القرار نظراً للأهمية التي نعلّقها على عملية كيمبرلي.

كذلك، نحن نتطلع إلى أن يقوم جيران زمبابوي، والمراكز التجارية الدولية وصناعة الماس بمضاعفة جهودها الرامية إلى مكافحة الماس غير المشروع من منطقة مارانج من أجل إعطاء القرار التي وافقت عليه زمبابوي وسائر عملية كيمبرلي فرصة لتحقيق النجاح، ووضع حد للتهريب والعنف وانتهاكات حقوق الإنسان هناك.

في ضوء ذلك، نرحب بالجهود الإيجابية التي تبذلها منظمات المجتمع المدني في إطار عملية كيمبرلي لإضفاء الطابع الرسمي على ضرورة احترام حقوق الإنسان في إدارة المشاركين لقطاعات تعدين الماس، نظرا لأن عملية كيمبرلي نفسها أنشئت لتخفيف هذه الاعتداءات في الدول التي تواجه الصراعات أو النزاعات داخلية.

الولايات المتحدة تؤيد جهود الجهات المانحة لتقديم المساعدة الفنية والإنمائية من أجل مساعدة المشاركين في عملية كيمبرلي والبلدان المرشحة للانضمام إليها على

تعزيز الضوابط الداخلية. إن أحد أفضل السبل لتعزيز الاستقرار في البلدان المنتجة للماس هو تعزيز ضوابط نظام عملية كيمبرلي لإصدار شهادات منشأ الماس الخام، وفي الوقت نفسه ندعم فرص التنمية للمجتمعات العاملة في التعدين.

السيد كارمون (إسرائيل) (تكلم بالإنكليزية): بصفة إسرائيل نائب الرئيس الحالي لعملية كيمبرلي ورئيسها المقبل، أود أن أبدأ بشكر جميع الوفود التي رحبت حقا ترحيبا حارا ببدء إسرائيل ، مهامها كرئيس، اعتبارا من كانون الثاني/يناير. وهذا الصباح، سمعت ذلك الترحيب مرارا وتكرارا في هذه القاعة خلال المداولات المختلفة التي اشتركنا فيها، وأعتقد أنه لا يتعين إضافة المزيد في ذلك الصدد في المرحلة الحالية.

إن القرار ١٠٩/٦٤، الذي اتخذته الجمعية العامة اليوم، يتضمن أوجه قصور وعمليات حذف معيّنة ما زالت مدعاة للقلق الشديد. أولا، إن الأدلة الموثوقة بشأن عدم امتثال زمبابوي لعملية كيمبرلي تبعث على القلق البالغ، كما لوحظ في بيان سواكوبموند المؤرخ ٥ تشرين الثاني/ نوفمبر ٢٠٠٩.

والمشاكل الحالية المتعلقة بحقول مارانج للماس تستحق الاهتمام بوجه خاص. لكن إغفال القرار الإشارة بأي صورة إلى زمبابوي مزعج مهنيا.

ثانيا، تأسف إسرائيل لمساعي بعض الدول استغلال هذه المسألة المهنية المهمة للترويج لجدول أعمال مُسيّس. ما شهدناه هنا اليوم، للأسف، فجوة بين عالمين – عالم الواقع وجمعية عامة مسيّسة تتغاضى عن حقائق تاريخية، كما قال ممثل ناميبيا الرئيس الحالي لعملية كيمبرلي. حدث هذا، كما شهدناه جميعا، لأسباب ذات طابع سياسي فحسب، لا بسبب أي مخاوف حقيقية بشأن الماس الأسود، وهي المسألة قيد البحث. وحتى يكتسي مشروع القرار، بغية جعل القرار أهمية، كان ينبغي أن يعبّر مَن وضعوه بشكل أفضل عن بيان عالم الواقع لعملية كيمبرلي الصادر في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٩ بدلا من الاستسلام للتسييس.

وللأسباب الآنفة الذكر، لم تشارك إسرائيل في تقديم مشروع القرار بصيغته المطروحة، رغم انضمامنا إلى توافق الآراء.

ثمة تعليق إضافي آخر من عالم الواقع لعملية كيمبرلي هو أن العالم محظوظ للغاية لوجود عملية كيمبرلي حقيقية يجري فيها التصدي لشواغل حقيقية. وإسرائيل، بصفتها الرئيس القادم للعملية، على استعداد، كما قلت، للاضطلاع بمسؤولية أكبر حتى نواصل الإسهام بشكل إيجابي باتجاه تنفيذ أكثر شمولا وفعالية لعملية كيمبرلي.

السيد الجعفري (سورية): اعتمدت الجمعية العامة للتو بالتصويت المسجل مشروع القرار المعنون ”دور الماس في تأجيج النزاع: قطع الصلة بين التعامل غير المشروع في الماس الخام والنزاعات المسلحة كمساهمة في منع وقوع النزاعات وتسويتها“.

ويتضح من عنوان مشروع القرار أن المسألة في غاية الأهمية بالنسبة لشعوبنا وأممنا ودولنا الأعضاء، إذ أن هذه المسألة تتصل بتجارة الماس الخام الخطيرة غير المشروعة، من جهة، ودورها في تأجيج النزاعات في أفريقيا، من جهة ثانية. ومن هنا، ينبغي فهم موقف وفد بلدي وموقف الوفود الأخرى التي عبرت عن رأيها بكل شفافية قبل دقائق.

يؤسفنا، أن الجمعية العامة لم تتمكن من اعتماد الاقتراح الذي تقدم به وفدي، بما يسمح باعتماد مشروع القرار في مجموعه بتوافق الآراء. إن الهدف الأساسي لمشروع القرار، حسبما نراه نحن، هو منع تجارة الماس غير الشرعية من أن يكون لها دور في تأجيج الصراعات في البلدان المنتجة

للماس بناء على أسس عملية كيمبرلي، وكذلك منع الاستغلال غير المشروع للثروات الطبيعية للشعوب، خاصة من خلال الأنشطة العابرة للحدود التي تحرم تلك الدول من ثرواتها.

وفي هذا الصدد، انضم وفدي إلى التعبير عن التقدير لناميبيا لرئاسة مجموعة كيمبرلي لهذا العام ولدورها الكبير في تطبيق أهداف عملية كيمبرلي، وكذلك دعما منا لجهود إخواننا في القارة الأفريقية لمكافحة عملية الاتجار غير المشروع في الماس.

إلاّ أن وفدي قد صوّت ضد ذكر إسرائيل بالاسم في الفقرة ٢٣ من منطوق مشروع القرار، لأننا نرى أن اختيار إسرائيل رئيسا قادما لعملية كيمبرلي هو، بكل بساطة، قراءة خاطئة لمقتضيات الهدف النبيل الذي يشير إليه عنوان مشروع القرار ذاته. إذ أنه من المعروف للقاصي والداني أن تجار الماس الإسرائيليين، الذين يشكل ضباط الاحتياط في الجيش الإسرائيلي معظمهم، يستغلون عمليات الاتجار في الماس في أفريقيا وغيرها لعقد صفقات تخريبية وبيع الأسلحة وفبركة القلاقل الداخلية في بعض الدول وتمويل وإقحام الأطفال في النزاعات المسلحة، وكل هذا من شأنه تأجيج الصراعات والتأثير على السلم والأمن في أفريقيا، تماما كما يحذر من ذلك عنوان مشروع القرار ذاته.

كما أن التقرير النهائي لفريق الخبراء المعني بكوت ديفوار (انظر S/2009/521)، المقدم إلى مجلس الأمن، قد أشار بوضوح إلى ضلوع إسرائيل في تصدير الماس الخام من كوت ديفوار بطريقة غير مشروعة، حيث تشير الفقرة ٢٥٣ إلى أن فريق الخبراء يؤمن بأن السلطات الإسرائيلية قادرة على توفير معلومات جوهرية ذات صلة بتحقيقات الفريق في الاتجار بالماس الخام الإيفواري. وجاء من ضمن توصيات فريق الخبراء أن تقوم إسرائيل بإجراء تحقيق كامل في الضلوع المحتمل لبعض رعاياها وشركاتها في تصدير الماس الخام الإيفواري بطريقة غير مشروعة.

وقد ذكرت الفقرة ٣٢٧ من تقرير فريق الخبراء نفسه المعني بكوت ديفوار، أن الفريق يعتقد أنه تجدر الإشارة إلى،

> ”أن أسرة السيد فروينـد، وتحديدا والده، شيمون فروينـد (٤٧ عاما)، تدير مشروعا لتجارة الماس الخام في مستوطنة رامات غان، إسرائيل. فالشركة (سين) التي يمتلكها يوري فروينـد (الإبن) تصدر بانتظام الماس من ليبريا إلى السيد شيمون فروينـد (الأب)“.

إننا نستغرب أن تعتمد الجمعية العامة مشروع قرار يخالف ما ورد في تقرير هيئة هامة أخرى من هيئات الأمم المتحدة – أي تقرير فريق الخبراء المعني بكوت ديفوار – الذي يتناول الاتجار غير المشروع بالماس الخام.

وكما يعلم جميع الأعضاء، فإن عنوان مشروع القرار يشير إلى قطع الصلة بين التعامل غير المشروع في الماس الخام والنزاعات المسلحة. وهذا بالضبط ما يعرفه معظم المراقبين المحايدين بشأن تجارة الماس في العالم. وهو ما تم إطلاع الرأي العام العالمي عليه من خلال الفيلم الهام المعنون ”الماس الملطّخ بالدماء“، الذي يعتبر شهادة موضوعية تؤكد صحة موقفنا الذي أيده اليوم العديد من الوفود الأخرى. إن انخراط إسرائيل المؤكد على الصعيد الدولي في الاتجار غير المشروع بالماس والأسلحة في العالم يشجع ظاهرة الإرهاب الدولي ويحمي عصابات المخدرات والحركات الانفصالية في أفريقيا. أكتفي بهذا القدر من مسلسل الفضائح الذي يتصل بسلوك إسرائيل بشأن تجارة الماس.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالإنكليزية): أذكّر ممثل الجمهورية العربية السورية بأنه تجاوز المدة المحددة بعشر دقائق لتفسيرات الموقف.

السيدة مدينا – كاراسكو (جمهورية فنزويلا البوليفارية) (تكلمت بالإسبانية): بادئ ذي بدء، يود وفد فنزويلا أن يهنئ ويشكر ناميبيا على إدارتها لعملية كيمبرلي خلال فترة رئاستها. كما نود أن نهنئ جمهورية الكونغو الديمقراطية على انتخابها نائب رئيس تلك الآلية.

وقد أخذ وفد بلدي الكلمة ولو أننا لم نكن ننوي التكلم شرحا للموقف لأننا، باعتبارنا من المشاركين في تقديم القرار ١٠٩/٦٤، منزعجون حقا من تسييس هذه الآلية، المفترض فيها أن تشكِّل آلية طوعية للتعاون فيما بين مجموعة من البلدان، بما فيها بلدي، على خدمة قضية التخفيف من أثر أي عوامل تسهم في الصراعات في أفريقيا. غير أننا رأينا هذا الصباح بعض الوفود – ليس كلها ولكن بعضها – تأخذ الكلمة مدعية أنها ضامنة الآلية بكيل الاتهامات إلى بلدان أخرى. ونعتقد أن هذا أمر غير مقبول على الإطلاق. ولذلك امتنعنا عن التصويت على الفقرة ٢٣.

ويتمثل العامل الآخر الذي اضطرنا إلى تغيير موقفنا في الموقف ذاته الذي أشار إليه في وقت سابق ممثل سوريا، ونحن نرى أنه موقف بالغ الأهمية. ومن الواضح أنه ينبغي للآلية أن تعقد اجتماعا لتحدد ما إذا كان هناك تضارب للمصالح بين الرئاسة التي يمارسها البلد موضع التساؤل والأهداف المشروعة للآلية. وسأنقل هذه المعلومات فورا إلى حكومتي.

وندرك أن المنتجين الرئيسيين للماس، الذين يسيطرون على أكبر العمليات عبر الوطنية للاتجار بالماس، يتحملون أيضا مسؤوليات جدية في هذه المسألة. ونخشى أن تفقد عملية كيمبرلي، ما لم يتم تنقيحها، فعاليتها ومصداقيتها القائمتين على تأييد تلك البلدان المتسمة بالمسؤولية، التي تشكل الأغلبية الساحقة من المشاركين في العملية.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لممثل زمبابوي الذي طلب التكلم ممارسة لحق الرد.

السيد تشيدياوسيكو (زمبابوي) (تكلم بالإنكليزية): يسرنا أننا تمكّنا من اتخاذ القرار ١٠٩/٦٤ بتوافق الآراء. ونعرب عن بالغ امتناننا لرئاسة ناميبيا التي قامت بعمل رائع لكفالة اتخاذ القرار.

وقد شهدنا هذا الصباح مهزلة أبطالها عدد من البلدان تعتقد أنها ضامنة لعملية كيمبرلي، بإشارتها إلى زمبابوي فيما يتعلق بعدم الامتثال. ونرى أنه، إذا كنا نتكلم عن عدم الامتثال، ينبغي أن ننظر إليه من منظور عالمي. وزمبابوي ضحية بالتأكيد، ذلك أن ماسّنا يُهرَّب ويتم إصدار شهادات منشأ مزوّرة وإيجاد أسواق له في إسرائيل وكندا وأنتويرب والولايات المتحدة وغيرها من الأماكن. وبالتالي، إذا كنا نتكلم عن الامتثال، فليكُن عالميا. فلا تشيروا بأصابع الاتهام إلى زمبابوي دون سواها. فنحن ضحايا.

ونحن نلتزم بعملية كيمبرلي، ونعلم أنه يمكننا أن نحافظ على مواردنا إذا امتثلنا للعملية. وقد كنا في سواكوبموند. واتفقنا على خطة في إطار عملية كيمبرلي. والبلدان التي تحاول طرح مسألة زمبابوي على الجمعية العامة إنما تحاول أن تدرج مسائل تقنية في قرار للجمعية العامة. والبيان الذي اتفقنا عليه في سواكوبموند بيان موثّق، وليس هناك أي مبرر لرغبة أشخاص في أن يتكرر في القرار ما يرد فعلا في البيان. ولا توجد أي قيمة مضافة لذلك.

وبالتالي، أود أن أذكّر مَن أشاروا بأصابع الاتهام إلى زمبابوي بأنه لو لم يكن هناك أي مشترين للماس غير المشروع في العالم – في الولايات المتحدة وكندا

وإسرائيل – لما كان هناك أي اتجار بذلك الماس. وإذا كان الأمر يتعلق بالامتثال، فلننظر إليه من منظور شامل، بدلا من البحث عن كبش فداء لأسباب سياسية.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالإنكليزية): هل لي أن أعتبر أن الجمعية العامة ترغب في اختتام نظرها في البند ١٢ من جدول الأعمال؟

تقرر ذلك.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالإنكليزية): نظرا لتأخر الوقت، فإن الجمعية ستنظر في البند الفرعي (ب) من البند ٧٠ من جدول الأعمال ، ''تقديم المساعدة إلى الشعب الفلسطيني'' والبند ١١٥ من جدول الأعمال، ''استراتيجية الأمم المتحدة العالمية لمكافحة الإرهاب''، وكان النظر مقرراً أصلا في جلسة اليوم، صباح يوم الأربعاء ١٦ كانون الأول/ديسمبر.

شغل الرئيس مقعد الرئاسة.

برنامج العمل

الرئيس: أود أن أسترعي اهتمام الأعضاء إلى مسألتين. المسألة الأولى تتعلق بتمديد أعمال اللجنة الخامسة. ويذكر الأعضاء أن الجمعية العامة، في جلستها العامة الثانية، التي عقدت في ١٨ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٩ وافقت على توصية المكتب بأن تختتم اللجنة الخامسة أعمالها بحلول يوم الجمعة ١١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٩. غير أن رئيس اللجنة الخامسة أبلغني بأن اللجنة لن تتمكن من اختتام أعمالها اليوم، ١١ كانون الأول/ديسمبر.

هل لي أن أعتبر أن الجمعية توافق على تمديد أعمال اللجنة الخامسة حتى يوم الجمعة ١٨ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٩؟

تقرر ذلك.

الرئيس: تتعلق المسألة الثانية بموعد رفع الدورة الحالية للجمعية العامة. ويذكر الأعضاء أن الجمعية قررت في جلستها العامة الثانية، التي عقدت في ١٨ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٩، رفع الدورة الرابعة والستين يوم الثلاثاء ١٥ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٩. بيد أنه نظرا للأعمال التي لا زال يتعين القيام بها في هذا الجزء من الدورة، فإنني أود أن أقترح على الجمعية أن ترجئ موعد رفع الدورة الحالية إلى يوم الأربعاء ٢٢ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٩.

إذا لم يكن هناك اعتراض، هل لي أن أعتبر أن الجمعية توافق على هذا الاقتراح؟

تقرر ذلك.

رفعت الجلسة الساعة ١٣/٠٠.